الإنسانية والمواطنة في فلسفة جون لوك

أ. رباني الحاج،
قسم الفلسفة،
المركز الجامعي لمعسكر

تعد مشكلة الانتماء إحدى أهم مشكلات الوجود البشري إذ لا أحد من الناس يستطيع ممارسة وجوده دون أن يخطر على باله سؤال علاقته بهذا العالم الذي يعيش فيه ومكانته داخله، وبما أن الوجود الإنساني غير واضح الحدود والمعالم، فإن دوائر الانتماء فيه تتقاطع وتتعارض، كما أنها تلتقي وتتكامل، وبما أنّ الإنسان الفرد محكوم عليه بالعيش مع الآخرين فهو دائما يتساءل عن ما يشترك فيه معهم وما يختلف فيه عنهم، فالفرد له انتماءه الديني والاجتماعي والسياسي، لذلك يتقاطع وجوده الفردي مع وجوده الاجتماعي، في هذا السياق طرحت منذ بواكير الفكر البشري مشكلة الإنسان والمواطن أو ما يمكن تسميته بمشكلة المواطنة، وهذا ما اتضح جليا مع المدينة الدولة لدى اليونانيين خاصة أفلاطون وأرسطو، وفي هذا السياق تعتبر حادثة موت سقراط أكثر أهمية فسقراط الإنسان أثار غضب سقراط المواطن مما جعل هذا الأخير يتخلص منه حفاظا على أمن واستقرار المدينة واستمرت هذه الازدواجية بأشكال وأساليب مختلفة، باسم الدين في الدولة الدينية وباسم السيادة في الدولة السياسية، إلى أن جاءت صياغة الإعلان العالمي التي تشير بوضوح تام إلى تلك الازدواجية، فهو إعلان عالمي لحقوق "الإنسان والمواطن" في هذا المسار الطويل كانت هناك حلقة رئيسية حاولنا الوقوف عليها، وهي حلقة

العقد الاجتماعي عند جون لوك.

- العبودية لا أصل لها:

يفتتح لوك كتابه في الحكم المدني بالقول "إن العبودية وضع زري من أوضاع الإنسان (لوك، ج.1959: 5) فالعبودية وضع غير ملائم لكرامة البشر، ورغم ذلك نجد هناك من يعمل على تأصيلها والتأسيس لها في الطبيعة البشرية أوالمشيئة الإلهية، روبرت فيلمر" Robert Filmer "في مقالته" الأب الحاكم"التي ظهرت سنة 1680م يقرّر أنّ الأصل في البشر هو العبودية وليس الحرية فلوك يرى أنّ هذه المقالة التي ظلت محجوبة كل هذه الحقبة، قد قدّر لها لدى بروزها إلى حيز الوجود أن"تبطل بفضل حججها الدامغة كل ما في العالم من حرية" (لوك، ج.1959:6). وهكذا يتلخص موقف السيد روبرت فيلمر في أنّ

البشر ليسوا أحرارا بالطبيعة وفي إثبات هذه النظرية يقول"يولد البشر في ظل سلطة أبويهم ويدعوا سلطة الأبوين هذه"السلطة الأبوية"أو"حق الأبوة " (لوك،ج.8:1959). هذا ما استفز لوك وجعله يفكر في دحض وتفنيد ما أقره فيلمر من انتقاء الحرية الطبيعية عن البشر محتجا في ذلك بدليل الخلق الإلهي قائلا: "لا يمكن افتراض حرية البشر الطبيعية إلاّ إذا أنكرنا خلق اللّه لآدم " (لوك،ج.16:1959).هذا ما يعني أنّ فيلمر كان في ذهنه تصور واحد ووحيد للحرية في الحرية المطلقة المتجاوزة لكل القيود والقوانين فهي حرية ذات حد واحد،أما لوك فلا يعتقد أن فكرة الخلق الإلهي تتعارض مع فكرة الحرية الطبيعية للبشر، لذلك فالعبودية لا أصل لها.

- لوك وحقوق الإنسان الطبيعية:

يقر لوك بوجود حالة طبيعية يتمتع فيها البشر بحقوقهم الإنسانية "فحق الحياة وحق الحرية وحق الملكية هي حقوق طبيعية للبشر جميعا، هذه الحقوق معترف بها بوضوح في حالة الطبيعة بفضل النور الطبيعي أي بفضل العقل، فهي تشكل إلزاما أخلاقيا، لكن الضعف البشري يجعل البشر لا يحترمون دائما هذه المبادئ رغم وضوحها لكل إنسان له عقل"(Haarscher ,G:17).

يجعل لوك من الحرية شرطا جوهريا لتحقق الوجود الإنساني، وتراجع تلك الحرية في أوضاع معينة، لا ينبغي أن يكون حجة لإلغائها أو عدم الإيمان بوجودها، إذ أنه إذا كان الواقع جزئيا أو متجزأ فان ذلك لا يعني إلغاء الفكرة الكلية، التي تؤكد حرية الإنسان الطبيعية والتي مؤدّاها أنّ " الإنسان يتمتع باستقلاله عن أي سلطة عليا على الأرض، وعدم خضوعه لإرادة بشري قط أو لسلطته التشريعية ورضوخه للسنة الطبيعية وحسب" (لوك،ج.1959: 150).ومع هذا تبقى حرّية الإنسان مهددة بسبب النقص والضعف اللذان يداخلان الطبيعة البشرية، مما يجعل كلّ فرد في حالة شعور بالخوف من الآخرين، الأمر الذّي يدفعه إلى البحث عن حل لهذه المشكلة، إنها مشكلة الإنسان والمواطن؟

إذا كانت حرية الإنسان الطبيعية مطلقة ولا حدود لها إلاّ ما تمليه الطبيعة، فإنّ"حرية الإنسان في المجتمع تعني أنّه ليس مسخرا لسلطة تشريعية سوى السلطة التي نصبت بالاتفاق في الدولة،وأنّه ليس خاضعا لأي إرادة أو مقيدا بأي قانون سوى ما تسنه تلك السلطة التشريعية، وفقا للأمانة التّي عهد بها إليها"(لوك،ج.1959: 150).

وهكذا تتغير وضعية الإنسان بانتقاله من الطبيعة إلى المجتمع، هذا الأخير الذي يقوم على الاتفاق وبالتالي على الاختيار، يصبح هو الإطار الجديد الذي يتحرك بداخله

الإنسان، ومع ذلك يظل ما هوطبيعي قائما في صلب ما هو اجتماعي، وتستمر حقوق الإنسان الطبيعية ولا يسقطها الوجود الاجتماعي لسبب أساسي هو قيام المجتمع البشري على قوانين الطبيعة والعقل، فعلاقة الفرد القائمة على الاتفاق مع الآخرين لا تسقط عنه استقلاله عنهم، لأنه سيكون طرفا مشاركا في وضع وإرساء قوانين وأسس المجتمع، وبالتالي سيكون فاعلا في علاقته بالآخرين، ويكون مقاوما، لأن الاتفاق مع هؤلاء على العيش المشترك، لا يلغى الاختلاف أو الاعتراض عليهم، ممّا يعني الحفاظ على ممارسة حريته والدفاع عنها من حيث هي شرط لإنسانيته كما هي شرط للحفاظ على علاقته العادلة أو المتكافئة مع هؤلاء الذّين ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أعضاء في كيان اجتماعي مشترك، بفضل"تنازل كلّ فرد عن جزء من حريته المطلقة التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة، وينقل جزء من سلطته تلك إلى سلطة الدولة، لأنه بهذه الطريقة يستطيع أن يضمن أنّ حقوقه معترف بها، وأنّ ضمانها والمحافظة عليها ليس مرتبطا بحالة الطبيعة" (Haarscher ,G:18).

إنّ هذا يوحي لنا بإدراك جون لوك لنتائج إفراغ فكرة المواطنة من حيث هي علاقة الفرد بذاته وبأعضاء المجتمع الآخرين من محتواها الحقيقي، تلك النتائج المتمثلة أساسا بتخلي الفرد عن العلاقة التي تربطه مع الآخرين بموجب الاتفاق الذّي يرسي قواعد الاجتماع البشري، مما يعني تعليق الأمل على العيش في حالة الطبيعة، خارج المجتمع والدولة. فالمواطنة مشروطة بالحفاظ على حقوق كل فرد من حيث هو إنسان له كامل الحرية والمساواة مع الآخرين، وعلى التعاقد أن يضع في حسبانه هذا الشرط، إذ يقوم المجتمع على الاتفاق الذي يؤدّي إلى ضرورة وجود سلطة سياسية من جهة ومطيعين لتلك السلطة من جهة أخرى فمن جهة لدينا " الأفراد الذين يتحوّلون إلى محكومين والذين هم ملزمون بطاعة السلطة السياسية شريطة التزام هذه السلطة بحماية حقوقهم في الحياة والحرية والملكية. وهو ما يعني أن تلك السّلطة ملزمة باحترامها لذلك الاتفاق وبضرورة العمل في إطاره" (Haarscher ,G:18).وعليه فهي ليست سلطة مطلقة أو مستبدّة، لأنها تخضع لسلطة القوانين المستمدة من إرادة المحكومين وأيّ اعتداء على تلك القوانين الضامنة لحقوق المواطنين يعني في نظر لوك إعلان للحرب التي هي صراع مستمر بين الغالب والمغلوب في حين أنّ حريّة الناس في ظلّ الحكومة معناها " الحياة بحسب قاعدة منصوص عليها. تنطبق على جميع أفراد تلك الجماعة" (لوك،ج.150:1959). المجتمع المدني بين ضرورة السلطة وشرعيّة المقاومة:

إن لوك يستند إلى إيمانه بوجود طبيعة بشرية لها قوانينها التّي ليس من الممكن الخروج عنها أو القبول بغيرها فإذا كان سقف الحريّة في حالة الطبيعة هو سنن الطبيعة ذاتها فان ذلك يعني أنّ الإنسان قادر على إدراك قوانين وجوده كما أنه قادر على تصحيح أخطائه والعدول عنها إلى ما هو صواب وملائم، الأمر ذاته يظلّ قائما في حالة المجتمع. إذ أنّ سقف الحريّة هو الاتفاق والتعاقد وأيّ خروج عن هذا الاتفاق هو خروج عن ما يمليه العقل وتتطلبه مصلحة المواطنين من حيث أنهم بشر انضموا إلى كيان اجتماعي لحماية حقوقهم التّي هي الآن حقوقا مدنية، وهذا يعني أن" الدولة باعتبارها مجتمع منظّم ومؤسس من طرف البشر بغرض تحقيق مصالحهم المدنيّة قائمة في أساسها على وجود قوانين طبيعية هي بمثابة معيار للعدل واللاعدل للخير والشر، ولها ما يبرّرها في الإرادة الإلهية"(Garandeau,M.1998:47)

يمكننا القول أنّ أمن واستقرار البشر في حالة الطبيعة ليس مضمونا رغم وجود تلك القوانين. وذلك يعود الى غموض وتعقد الطبيعة البشرية ولا يمكن الحفاظ على حقوق الأفراد الطبيعية إلا بالاتفاق الذي يقوم على التنازل المتبادل وعلى توضيح شروط العقد الذي يحدد علاقاتهم ببعضهم البعض. وعليه " فالحقوق والالتزامات المتبادلة بين الحكام والمحكومين تشكل وتؤسس خصوصيّة وأصلانية الفلسفة التي ترى ضرورة قيام السلطة على التعاقد" Haarscher ,G:18).

بانتقال البشر من حالة الطبيعة إلى المجتمع، يكونوا قد انتقلوا من العقل إلى الإرادة، إلا أنّ هذه الإرادة ليست عامة ومطلقة مثل ما تصور روسوالذي زوّد السلطة السياسية بإرادة مطلقة وحول الوجود الفردي إلى وجود من أجل تلك الإرادة الغريبة عنه والمتسلطة عليه، هذا غير ممكن في تفكير لوك"الذّي يتجه إلى صياغة ضمانات ضرورية لحماية حرية وأمن كلّ فرد ،من هذا المنظور تصبح وظائف الدولة وسلطتها محدودة إلى أقصى حد ممكن، إذ أنّ علاقة الفرد بالدولة هي علاقة تنظيم أداتي، بحيث أنّ انضمام الفرد إلى المجتمع المدني لا يعني الانتماء إلى ما انتهى إليه هوبز في كتابه "الليفياتان أو روسوفي "العقد الاجتماعي" (Gaille,M.1998:85)

وهذا يؤكد لنا إنهمام لوك بالإنسان ولا معنى للدولة القهرية التّي تتحول من وسيلة إلى غاية يكون الإنسان وسيلة لها، وهذا يتعارض مع الطبيعة ومع العقل كما أنّه يتناقض مع الإرادة، إذ أنّه يستحيل على البشر أن يمنحوا للحاكم إرادة مطلقة هم أنفسهم عاجزون عن امتلاكها ،فالسلطة المطلقة غير ممكن الحصول لها على شرعية، لأنها غير

متوافقة فع حقوق الإنسان التي قامت عليها ومن أجلها ،فلوك يقول في كتابه"رسالة في التسامح" "إنّ الدولة هي مجتمع بشري يهدف إلى غاية واحدة هي الحفاظ على الخير العام Le bien civils ورعايته، والمقصود بالخير العام،الحياة،والحرية،والاعتناء بالجسد والحفاظ عليه وحمايته من الألم، وتشجيع الخيرات الخارجية أي المادية مثل الأراضي والنقود والأثاث...إلخ" (Locke ,J.1956:11).

العمل وحق الملكية:

يجعل لوك من الملكية مشكلة محورية في تحقيق الإنسان لوجوده وكرامته، وبالتالي حريته، فهويرى أنّ"اللّه الذي خلع الأرض على البشر شركة بينهم قد وهبهم،إلى جانب ذلك،نور العقل كي ينتفعوا بها على خير وجه،كما تقتضي الحياة وتدعو الحاجة، فالأرض وكل ما عليها من المخلوقات الدنيا ملك مشترك بين البشر،إلا أنّ لكلّ امرئ حق "امتلاك شخصه"وهو حق لا ينازعه فيه منازع..وكلّما ينتزعه من الحالة العامة التي خلفته الطبيعة عليها فقد لحق به من جراء عمله شيء يبطل حق الآخرين المشترك بامتلاكه، فالعمل هو ملك العامل الذي لا ينازع فيه" (لوك،ج.1959: 152. 153).

يضفي لوك على الملكية بعدا أنطلوجيّا بحيث يجعل امتلاك الخيرات والثروات المادية لا يقل شأنا عن امتلاك الذات لذلك يضع في محور اهتمامه كلّ ما يحافظ على حقوق الإنسان الطبيعية ويبني لوك رؤيته هذه بالاستناد إلى حالة الطبيعة التي تحكمها قوانين العقل اذ يقول" لكي نفهم السلطة السياسية فهما صحيحا ونستنتجها من أصلها يجب علينا أن نتحرى الحالة الطبيعية التي يوجد عليها جميع الأفراد، وهي حالة الحرية الكاملة في تنظيم أفعالهم والتّصرف بأشخاصهم وممتلكاتهم بما يظنون أنه ملائم لهم، ضمن قيود قانون الطبيعة، دون أن يستأذنوا إنسانا أو يعتمدوا على إرادته، وهي أيضا حالة المساواة حيث السلطة والتشريع متقابلان لا يأخذ الواحد أكثر من الأخر. إذ ليس هناك حقيقة أكثر بداهة من أن المخلوقات المنتميّة إلى النوع والرتبة نفسها المتمتعة كلّها بالمنافع نفسها التّي تمنحها الطبيعة وباستخدام الملكات نفسها، يجب أيضا أن يتساوى بعضهم مع بعضهم الأخر" "(الجابري،م . 1997:150).

بهذا تكون فكرة الحرية والمساواة الأساس المتين الذي تستند إليه أي سلطة تريد أن تكون شرعيّة في نظر من تعمل على تدبيروتسيير شؤونهم وضمان رفاهيّتهم. أما عدم الالتزام بفكرة الحريّة والمساواة تلك فمؤداه اختلال التّوازن وحلول اللا نظام محل النظام

داخل المجتمع. وعدم شعور أعضاء الجسم الاجتماعي بشرعيّة الوضعيّة التّي يعيشون في ظلّها، إذ" لا يعقل أن يعمد مخلوق عاقل إلى تغيير وضعه طوعا باختيّار وضع أسوأ منه.وهكذا فكل من يتولى السلطة التشريعيّة العليا في أيّة دولة ... يجب أن لا يتّجه إلا نحو غرض واحد: هو أمان الشعب وسلامته وخيره العام" (لوك، ج.215:1959).

بعد تنازل كل شخص عن حريّته المطلقة وسلطته التنفيذيّة تتحمل السّلطة السيّاسيّة مسؤوليّتها. فالدولة التّي لا تحترم شروط العقد تفقد كل مبّرراتها، إذ أنّ لوك يقرّر أنه " متى تمّ إلا خلال بهذا الاتّفاق الثنائي، بحيث لم يوف الحاكم بالتزاماته فإن الطرف الأخر الذّي هو الشعب له كلّ الحق في عدم تنفيذ التزاماته" (Haarscher ,G:18).

من الواضح أنّ لوك يحافظ على كلّ معطيات حالة الطبيعة، إذ كان لكل شخص حق الدفاع عن نفسه ومعاقبته لكلّ شخص أخل بما أقرته القوانين الطبيعية، إلا أن هذا الحق استمر بشكل آخر يتماشى مع معطيات حالة المدنية القائمة على العقد الثنائي بين الحكام والمحكومين، أي بين مجموع المواطنين الذين تعاقدوا إراديا من أجل حماية حقوقهم الإنسانية التي أقرتها لهم الطبيعة،وواضح هنا كما يرى الجابري أنّ "الإحالة إلى"الطبيعة" معناها تأسيس تلك الحقوق على مرجعية سابقة على كل مرجعية:فالطبيعة سابقة على كلّ ثقافة وحضارة، على كلّ مجتمع ودولة،وبالتالي،فهي مرجعية كلية مطلقة، والحقوق التي تتأسس عليها حقوق كلية مطلقة "(الجابري، م . 151:1997).

يؤكد لنا هذا مدى حضور الشأن الإنساني في بناء الدولة في فلسفة لوك السياسية،الأمر الذّي أعطى انطباعا مفاده أنه"للمرة الأولى تصل الفلسفة التعاقدية إلى نتائجها النهائية على يد جون لوك،الذّي ذهب إلى القول،أنه لا يمكننا أن نتساءل هل للأفراد الحق في الثورة ضد السلطة الاستبدادية، لأن هذه الأخيرة في حد ذاتها ثورة ضد النظام القائم على العقد، أو بطريقة أخرى، فإن الاتفاق أو العقد الذّي هو متبادل بالتعريف،يقرر أنه متى تخلى طرف عن التزاماته،فهو بهذا يعلن ثورته،وبالتالي فردّ فعل الطرف الآخر يصبح مشروعا"(Haarscher ,G:19).

يؤسس الاتفاق المتبادل بين الطرفين حق المقاومة ويجعله معقولا وطبيعيا،ولا يمكن التنازل عنه،لأنّ التخلي عنه يعني القبول بشرعية الاستبداد وهو ما لا يتوافق مع الطبيعة البشرية التّي تؤمن للأفراد الحق في الحرية والمساواة،يعكس لنا هذا الحق في المقاومة سعي لوك إلى"صياغة فكرة السيادة الشعبية،كحق للشعوب في الانتظام في مجتمع سياسي بواسطة عقد إرادي".(Gauthier,F.1992:18) والحقيقة أنّ لوك يحدوه انطباع

يوحي أنّ البشر اجتماعيون بطبيعتهم،وإلاّ كيف كان من الممكن أن يستقر النظام في حالة الطبيعة رغم خلوها من كلّ سلطة قائمة على الاتفاق إذ هي "حالة من الحرية والمساواة التي يكون عليها الناس قبل أن تقوم فيهم أي سلطة تحد من حقهم في ممارستهما غير "قانون الطبيعة"نفسه الذّي يرمي إلى حفظ الجنس البشري وضمان سلامته والذّي يؤول أمر تنفيذه إلى كلّ إنسان"(الجابري،م.150:1997).

يسعى لوك إذن إلى فرض قيود على كل من يعمل على انتهاك إنسانية الإنسان إذ أنه لا احد يمكنه أن يمتلك أحدا آخر، كما أنّه لا يمكن لأي شخص أودولة الإدعاء بإنشاء حرية وكرامة البشر،والقوانين ما هي إلاّ تعبير عن ما تقتضيه الطبيعة السابقة عن كلّ مجتمع أودولة.

إنّ المجتمع لم يمنح الفرد الحقوق الطبيعية،فهي موجودة قبله، والغاية الوحيدة من دستور الدولة هي ضمان تلك الحقوق للإنسان وعليه فمن اللازم على كلّ دستور اوتشريع أن يعلن بوضوح عن غايته الأساسية المتمثلة في حماية حقوق المواطن من حيث هو إنسان له عقل وإرادة،لا يمكن لأي كان النيل منهما، بهذا يتم"للأفراد بحكم الطبيعة حق التمتع بالحرية وبملكياتهم، وليس من شأن أي دولة أن تمنحهم هذا الحق أو تحرمهم إياه،فهم ملاّكون أحرار، أقاموا وأنشئوا مؤسسات وهدفهم حماية حريتهم وملكياتهم، ويكون منافيا للطبيعة إذن، في أي حال من الأحوال، أن تنال هذه المؤسسات من حرية الأفراد وملكياتهم،لأنها بذلك تناقض الغاية التي أنشئت من أجلها." (غروتويزن، ب.1982: 203).

بهذا يحد لوك من سلطة الدولة،ويجعلها ملتزمة بالحفاظ على حقوق الأفراد، يعني هذا أنّ الإنسان أولى من الدولة وهو سابق عليها،ولا ينبغي لأي سلطة أن تعمل على فرض نفسها بالقوة،لأن استعمال القوة يعني إعلان الحرب، وفي الحرب تكون حياة الإنسان وحريته وملكيته وسلامته الجسدية كلّها مهدّدة،لذا فالمواطن ليس أسيرا أورهينة، بل إنسان حر له الحق في الاعتراض على كلّ ما يهدّد حقوقه الطبيعية،لذلك يرى لوك أنّ إنسانا"ليست له سلطة على حياته لا يمكنه بمقتضى أي اتفاق أو معاهدة أو حتى برضاه ورغبته أن يصبح عبدا لأي شخص أو سلطة مطلقة ومستبدة"(Huisman,B.Ribes,F.1998:147) .

العقل والحرية:

يرى لوك إذن أنّه لا يمكن للإنسان أن يعمل ضدّ الطبيعة البشرية التي تدفعه إلى الحفاظ على استقلاليته وحريته بذلك يقرر أنه لا يستطيع أن "يتصور إنسانا ينكر أنّ اللّه سطّر قواعد توجه حياة البشر، وبما أنّنا مخلوقاته فله الحق في ذلك، أكثر من ذلك، فإنّ طيبته وحكمته تمكنه من توجيه حركاتنا نحو الأفضل، كما أنّه قادر على جزاءنا بالثواب والعقاب في الحياة الأخرى لزمن غير محدود".(Locke,J:280).

رغم ما يؤكده لوك من قانون إلهي، يوجه حياة النّاس نحو الأفضل والأرقى، ويوجب عليهم الدّفاع عن حريتهم وما تقتضيه طبيعتهم، إلاّ أنه يؤكد أنّ هناك"قانونا مدنيا وضعه المجتمع ليوجه حركات وسلوكات هؤلاء الذين هم جزء أو طرف في هذا المجتمع، ووظيفة هذا القانون هو أن يكون معيارا للبراءة والإجرام، وليس لأي شخص الحق في اختراق هذا القانون الذّي يحمي حياة وحرية وملكية هؤلاء الذين يعيشون وفقا له" .(Locke,J:280)

نلمس في كلّ هذا إلحاح لوك على ترسيخ سلطة القانون، وأنّه من غير الممكن أن نسعى إلى الحفاظ على حريتنا ما دمنا نفتقد إلى معيار أو قاعدة توجه سلوكاتنا وتتحكم فيها، إذن نحن في حاجة إلى أداة مشتركة تضبط حركاتنا من جهة وتحمي حريتنا من جهة أخرى، وعملا على تحقيق هذا يبقى"الاختصاص القضائي للحاكم يتعلق حصرا بالخيرات المدنية، وأن كلّ سلطة للدولة تتحدّد بالاهتمام بأمور هذا العالم، ولا يجب عليها أن تمس أي شيء ممّا يتعلق بالحياة المستقبلية وبخلاص النفوس، ومن جهة أخرى، فإنّ استقلالية الحكم توجب أن يترك كلّ فرد، في نهاية الأمر، ومن أجل خلاصه، "لنفسه ولضميره الخاص "... فلا مصادرة الأموال ولا السجن ولا التعذيب بقادرة على"تغيير حكم الروح على الأشياء".(شوفالييه، ج:372).

بهذا يبذل لوك قصارى جهده من أجل تخليص الأفراد المتعاقدين من كل الشوائب والحساسيات الفردية التّي تعيق إرساء قواعد نظام مدني يحقق فيه كلّ شخص مصالحه التّي هي حقوق يشترك فيها كلّ مواطن مع غيره من المواطنين وذلك من حيث أنه إنسانا اختار أن يكون عضو في المجتمع الناتج عن الاتّفاق والإرادة أي عن الحريّة والذي يهدف إلى تحقيق العدالة، وهذا ما جعل البعض يقرأ في ذلك التأسيس التعاقدي كما صاغه لوك أنّه تأسيس لمواطنة ليبرالية تفصل بين المواطنة والأخلاق، إذ يتأسّس

مفهوم " المواطنة الليبرالية" على " مفهوم إجرائي هومفهوم" التّجرّد " فقد تخيّل القائلون بها وجود حالة تمّ فيها الاتفاق بين أفراد ذوي مصالح متباينة على جملة من مبادئ العدل. دفعا لأسباب التّظالم فيما بينهم، بيد أنّ ما يميّز هذه الحالة المتخيّلة التّي سمّوها بـ " الوضعية الأصلية" عن حالة "العقد الاجتماعي" أنها تقتضي إن "يتجرد" كل فرد من هؤلاء الأفراد من قيمه وأغراضه وحيثياته جميعا حتى يصل إلى حد الجهل بكل شيء عن وضعه"(طه، ع.2006: 219).

الحقيقة أن هذا الانطباع فيه بعض المبالغة إذ أن إصدار حكم الفصل بين المواطنة والأخلاق من جهة والإقرار بوضع العدالة ورفع الظلم عن الناس من جهة أخري كغاية قصوى وهدف اسمي يقتضي وقفة جادة وتقليب هذا الانطباع علي وجوهه المختلفة آخذين في الحسبان الشأن الإنساني أولا وأخيرا، ولا يسعنا إلا أن نشير إلى أن هذا الحكم صادر عن رؤية قائمة علي الوصل بين المواطنة والأخلاق أو بصيغة أوضح بين المصلحة والأخلاق لكنه في الوقت نفسه يكرس الفصل بينهما عندما يتناسي أن كليهما جزء من الوجود الكلي متكامل هو الإنسان ولا يهم أيهما يكون طريقا إلي الآخر، إن هذا الانطباع لو أخذناه بجد فان هذا يقتضي طرح سؤال الأخلاق والمواطنة او الأخلاق والمصلحة من جديد؟

أما القول أن حالة الطبيعة من صنع الخيال فهذا فيه شيء من اللبس الذي يؤدي إلى الخلط بين الخيالي والعقلاني، بين المثالي والواقعي، وهو ما ينتج الخلط بين الخيالي والمثالي وهل توجد أخلاق بدون مثل حتى إن كانت مهمة الخيالي هي اختراق لما هو طبيعي وتصويره علي غير ما يناسب طبيعته القابلة للمعرفة الواضحة فان وظيفة العقل هي الوصول إلي معرفة الجانب الطبيعي في كل مجال بما في ذلك المثل العليا التي هي بمثابة الجانب الطبيعي للحياة الإنسانية، إذن لم تكن" فرضية" "حالة الطبيعة" مجرد فكرة تعتمد علي الوهم والخيال بل كانت تستند علي التصور الجديد الذي شيده العلم الحديث عن "الطبيعة" في عبارة "حالة الطبيعة" ليس الأشياء الجامدة المنفصلة عن الإنسان بل المقصود هو كامل النظام الفعلي للأشياء بما في ذلك الإنسان الذي هو جزء منه، الإنسان الذي هو من عمل الطبيعة: موجود فيها وخاضع لقوانينها" (الجابري،م.1997: 150. 151).

استنادا إلي هذه الطبيعة البشرية المتعقلة لذاتها والخاضعة لقوانينها أسس لوك نظرته في الحرية الإنسانية التي تعني انه علي البشر إن يتصرفوا وفقا للقوانين المتناسبة مع ما

يقره العقل وبالتالي فمهمة جون لوك كانت تتمثل في البحث عن الأسس العقلية للحرية وليس ذلك ممكننا ما لم يأمن كل شخص أو شعب علي حياته وملكيته والقدرة علي استقلاله بأفكاره ومعتقداته لعل هذا ما جعل من فلسفة لوك السياسية" مشروعا أساسيا في"استعمال الحرية وصيّانتها" (شوفالييه، ج:368).

قائمة المصادر والمراجع:

1- جون لوك:في الحكم المدني نقله إلى العربية ماجد فخري مجموعة الروائع الإنسانية- الأنسكو- السّلسلة العربيّة- اللجنة الدولية لترجمةالروائع –بيروت- 1959م ص05

2- الجابري،محمد عابد:الديمقراطية وحقوق الإنسان،سلسلة الثقافة القومية(26)،قضايا الفكر العربي(2)،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبغة الثانية،بيروت،1997م،ص150

3- غروتويزن برنار:فلسفة الثورة الفرنسية ترجمة عيسى عصفور منشورات غويدات بيروت باريس 1982 .

4- شوفالييه جون جاك:تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت.

5- طه عبد الرحمن:روح الحداثة الإسلامية المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب بيروت لبنان ط1 2006م

6-John Locke:*Lettre Sur La Tolerance*. Trad. De Raymond Klibansky. Presses Universitaires de France.1965

7-John Locke:*Essai philosophique concernant l'entendement humain*. Trad. par Coste Edition par Emilienne Naert quatrième tirage librairie philosophique.

8-Guy Harscher:*Philosophie des droits de l'homme. collection de philosophie politique et juridique*. Quatrième édition revue. Edition de L'université de Bruxelles (Belgique.)

9- Mikël Carandeau: *Le Libéralisme*. Flammarion, Paris, 1998 .

10-Marie Gaille: *LE citoyen* Flammarion, paris, 1998.

11-Florence Gauthier:*Triomphe et mort du droit naturel en révolution* 1782 1795 1802 Presses Universitaires de France ;1ere Edition 1992

12- Brund Huisman, François Ribes: *Les philosophes et le droit* Bordas 1998.